العناوين:

- **أردوغان ينسق مع بوتين للحل السياسي في أذربيجان**
- **مذكرات بريد كلينتون تكشف جوانب من الصراع في المنطقة**
- **صحيفة فرنسية تكشف حقد الفرنسيين على الإسلام وتورطهم في مالي**
- **قطر تؤمن احتياطي غاز كبيراً لبريطانيا مدة 25 عاما**

التفاصيل:

أردوغان ينسق مع بوتين للحل السياسي في أذربيجان

ذكر موقع الرئاسة الروسية أن الرئيس الروسي بوتين تلقى اتصالا هاتفيا مساء يوم 2020/10/14 من نظيره التركي أردوغان بحث الطرفان خلاله تطورات النزاع في إقليم قرا باغ. وأشار بيان الرئاسة إلى أن "الرئيسين دعيا إلى تفعيل العملية السياسية بما في ذلك على أساس مخرجات مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي"، وذكر البيان أن بوتين أعرب عن "قلقه الشديد حيال مشاركة مسلحين من الشرق الأوسط في القتال.. وتمت الإشارة إلى الضرورة الملحة لحشد الجهود من أجل وقف عاجل لإراقة الدماء والانتقال إلى حل مشكلة قرا باغ سلميا"، وذكر البيان أن "الرئيسين تبادلا الآراء حول الملفين السوري والليبي مع الإشارة إلى الطابع الفعال للتنسيق بين روسيا وتركيا على هذين المسارين بما يسهم في إعادة الوضع إلى استقراره والتقدم على الصعيد السياسي الدبلوماسي". وهذا مؤشر على أن تدخل أردوغان في أذربيجان هو لحساب أمريكا بالقيام بممارسة الضغوطات عليها لتقديم تنازلات تحت مسمى حل سياسي لمشكلة قرا باغ كما حصل في سوريا وليبيا.

وقد أشار أمير حزب التحرير في جواب سؤال صادر يوم 2020/10/5م إلى ذلك قائلا: "فهذا الاهتمام التركي لا يبشر بخير، فكلما تدخلت تركيا أردوغان في قضية يكون ذلك على حساب أهلها ولصالح أمريكا كما حصل في سوريا، إذ مارست تركيا ضغوطاتها على الفصائل المسلحة حتى تقبل باتفاقية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار والذي لم يلتزم بها النظام السوري ولا من يدعمه مباشرة من النظام الإيراني وأشياعها وروسيا حتى أخرجت هذه الفصائل منها وسُلمت للنظام، وكذلك ما حصل في ليبيا إذ قدمت الدعم لحكومة السراج حتى إذا تقدمت قوات السراج نحو سرت والجفرة فقامت تركيا وأوقفت الدعم وطالبت السراج بوقف إطلاق نار دائم والتفاوض مع الطرف الآخر طرف حفتر الذي تعتبره تركيا غير شرعي! فلا يستبعد أن يكون الدعم التركي لممارسة الضغوطات على أذربيجان لتليين موقفها، وهذا ما تشير إليه تصريحات المسؤولين الأتراك، حيث إنه لم يتم كسر الجمود في المفاوضات التي تقودها مجموعة مينسك وخاصة أمريكا، حتى تقدم أذربيجان تنازلات في موضوع قرا باغ، بينما تكرر تعهدها باستعادة قرا باغ بالقوة من المحتلين".

مذكرات بريد كلينتون تكشف جوانب من الصراع في المنطقة

نشرت صحيفة سبق الإلكترونية السعودية يوم 2020/10/12 ما كشف من أسرار بريد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون التي كشف عنها مؤخرا أن أمريكا عارضت تدخل السعودية في البحرين عام 2011 لحفظ أمن النظام عندما اندلعت الأحداث ضده. فقد ورد في إفادة السفير السعودي في واشنطن آنذاك عادل الجبير أن الوزيرة الأمريكية طلبت توضيحات بشأن دخول قوات درع الجزيرة

إلى البحرين فأجابها السفير بأن القوات أصبحت بالفعل فوق الجسر الرابط بين السعودية والبحرين. وورد في البريد الإلكتروني للوزيرة الأمريكية بأن وزير خارجية الإمارت قد أكد لكلينتون بأن الأمر شأن خليجي داخلي. وهذا يشير إلى أن أمريكا عارضت تدخل السعودية عبد الله عميل الإنجليز في البحرين لحماية النفوذ الإنجليزي فيها بعدما بدأت الأطراف التابعة لإيران بحرف الانتفاضة ولتصب في حساب أمريكا التي تسعى لبسط نفوذها السياسي في البحرين عميلة الإنجليز.

وقد أعلن ترامب على حسابه في موقع تويتر قائلا: "لقد أذنت برفع السرية تماما عن جميع الوثائق المتعلقة بأكبر جريمة سياسة في التاريخ الأمريكي خدعة روسيا. وبالمثل فضيحة البريد الإلكتروني الخاص بهيلاري كلينتون. لا تنقيح".

ونشرت الخارجية الأمريكية رسالة إلكترونية للوزيرة كلينتون دافعت فيها عن صفقة أسلحة للسعودية بقيمة 60 مليار دولار. وقد طرح أعضاء في الكونغرس سؤالا يتضمن شكوكا حول سياسة السعودية في المنطقة ويضربون مثالا حول طبيعة المشاركة السعودية في عملية السلام بين كيان يهود والسلطة الفلسطينية وينوهون إلى أن ذلك يأتي في ضوء عدم اتخاذ السعودية خطوات نحو تطبيع علاقاتها مع كيان يهود أو عبر زيادة دعمها المالي للسلطة الفلسطينية. فكان رد الخارجية: "بشأن مخاوفكم حول الدعم السعودي للسياسات الأمريكية على الصعيد الإقليمي فعملية السلام في الشرق الأوسط من أبرز القضايا التي ننسق فيها عن قرب مع السعودية سرا وعلنا" (سي إن إن الأمريكية 2020/10/11) مما يدل على أن أمريكا ماضية من قبل في جعل حكام المنطقة يعترفون بكيان يهود المغتصب لفلسطين وأن السعودية تسير منذ أمد نحو التطبيع.

ومن الرسائل ما يتعلق بالمرأة اليمنية "توكل كرمان أنها قابلت هيلاري كلينتون في كانون الثاني/يناير قبل بدء الثورة بقليل ومنظمتها صحفيات بلا قيود تستلم تمويلا من الحكومة الأمريكية"، وذكرت كرمان أن "السفارة الأمريكية رتبت هذا اللقاء". فمن أجل عمالة هذه المرأة لأمريكا ولتبنيها أفكار الغرب الديمقراطية والعلمانية أعطيت جائزة نوبل للسلام!

وأظهرت وثيقة أمريكية مسربة من بريد كلينتون أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أمر بالتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على نفوذ بلاده في المنطقة وأظهرت الوثيقة التي تحمل تاريخ 2 نيسان 2011 أن "من حرك فرنسا للتدخل من أجل الإطاحة بالقذافي هو ما كان لدى الرجل من أطنان من الذهب بالإضافة إلى المخزون الليبي الكبير من النفط، وكان لديه 147 طنا من الذهب وكمية مماثلة من الفضة. وكان يعتزم استخدام هذه الكمية من الذهب والفضة في إنشاء عملة أفريقية تستند إلى الدينار الليبي على أن تكون هذه العملة الرئيسية في الدول الناطقة بالفرنسية". فالقذافي كان يوالي بريطانيا ويعمل لحسابها وتعزيز نفوذها في أفريقيا وقد أزعج ذلك فرنسا كما أزعج أمريكا. وقد استغلت فرنسا وأمريكا الثورة الشعبية العفوية ضد القذافي لمنع تحرر ليبيا من الاستعمار ولبسط النفوذ ونهب ثروات البلد، فقامت بريطانيا وتدخلت لتحمي نفوذها هناك وما زالت الحرب مستعرة بين هؤلاء المستعمرين بواسطة أدواتهم المحلية من العملاء في طرف حفتر وطرف السراج.

صحيفة فرنسية تكشف حقد الفرنسيين على الإسلام وتورطهم في مالي

نقلت صفحة الجزيرة يوم 2020/10/12 عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية عن وضع فرنسا في غرب أفريقيا وعن وضع الرهينة الفرنسية التي أطلق سراحها. فقالت "إن الرئيس إيمانويل ماكرون لم يعلق كما كان متوقعا إثر عودة الرهينة صوفي بترونين التي أعلنت إسلامها وغيرت اسمها إلى مريم بعد أن

احتجزت لأكثر من 3 سنوات و9 أشهر في دولة مالي، حيث انسحب بعد وصولها مطار فيلا كوبلاي في ضواحي باريس".

وفي تحليل بقلم إيف تريار قالت الصحيفة "إن هذا الإفراج كان يفترض أن يكون مناسبة سارة يفرح به ماكرون كما كان يفعل دائما بمثل هذه المناسبات خاصة بعد 7 سنوات من انخراط الجيش في عملية تساءل كثيرون عن ضرورة مواصلتها بعد أن أودت بحياة 50 من الجنود في مواجهة سديم جهادي بعيد المنال وعلى أرض تعادل مساحتها مساحة أوروبا" وقال الكاتب: "إن فرنسا و5 آلاف عنصر من قوة برخان عالقون في حرب لا نهاية لها، معظم عملياتها خطف وهجمات قاتلة ومحاولات اغتيال" مشيرا إلى أن "الخروج منها يبدو مهمة مستحيلة".

وتساءل الصحفي: "هل شخصية بترونين هي التي أحرجت رئيس الجمهورية؟ خاصة أن هذه المرأة البالغة 75 عاما استقبلت في باريس بسيل من الإهانات على مواقع التواصل ولم تلق أي نوع من التعاطف على إثر تصريحها باعتناق الإسلام وبأنها عاشت خلال اعتقالها تجربة روحية إضافة إلى عزمها على العودة إلى مالي للعيش هناك" وذكر أن نظرتها للمجاهدين في مالي وتصورها للصراع في مالي يزعج بل يغيظ كثيرا من الفرنسيين.

وتساءل الكاتب في الصحيفة الفرنسية: "لماذا نستمر في دفع دماء جنودنا ثمنا لسماع مثل هذه التعليقات؟" وبين أنه فرنسي من الفرنسيين المتعصبين والحاقدين على الإسلام فأكد أن "هذه المرأة شغوفة بعملها الإنساني بقدر شغفها بأفريقيا، ولكن من الصعب متابعتها وهي تطلق على نفسها الآن مريم بعد أن دخلت الإسلام". وخلص الكاتب إلى أن "هذا الفصل الجديد لن يجعل مهمة ماكرون في منطقة الساحل أسهل ففي نظر العديد من الفرنسيين الثمن الذي يتوجب دفعه هناك ثقيل للغاية وغير مقدر، خاصة وأن الجهاديين ماضون في التجنيد وتحقيق مكاسب على الأرض في جميع أنحاء أفريقيا".

قطر تؤمن احتياطي غاز كبيراً لبريطانيا مدة 25 عاما

قالت شركة قطر للبترول يوم 2020/10/13 إنها وقعت مع شركة "ناشونال غريد غرين" البريطانية اتفاقية لتخزين 7,2 ملايين طن من الغاز المسال سنويا في بريطانيا لمدة 25 عاما بدءا من عام 2025. وإنه بموجب الاتفاقية ستتمكن شركة تابعة لقطر للبترول من استغلال السعة التخزينية لمحطة "آيل أوف غرين" لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة كينت البريطانية.

ووقع الاتفاقية وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول سعد بن شريدة الكعبي والمدير العام لشركة ناشيونال غريد غرين للمشاريع جون باتروووث. وقال الوزير القطري: "ستعزز الاتفاقية موقعنا في زيادة الفرص لتوريد إمدادات غاز آمنة ومرنة وموثوقة لجميع المستهلكين في بريطانيا" بينما قال مدير الشركة البريطانية باتروووث "تلعب واردات الغاز الطبيعي المسال دورا مهما في ضمان حصول بريطانيا على الغاز الذي تحتاجه في أي وقت. وستضمن الاتفاقية استمرار شركة غرين للغاز الطبيعي المسال بتزويد بريطانيا بإمدادات غاز مرنة وموثوق بها" (الأناضول 2020/10/13)

إن قطر تثبت ولاءها للاستعمار البريطاني الذي يقوم بنهب ثروات البلاد بصورة تبدو تجارية، فتدعم اقتصاد بريطانيا التي تواليها بتخزين الغاز فيها، وسوف تحصل بريطانيا على احتياطي غاز مدة 25 عاما كما ذكر مدير شركة الغاز البريطانية، وفوق ذلك سوف تتقاضى أجورا عالية من قطر على نقله وتخزينه، وستدفع قطر أيضا أموالا طائلة لشركات التأمين البريطانية على الغاز. وهكذا تذهب ثروات الأمة هدرا لصالح المستعمرين.